الأمم المتحدة

S/2008/729

مجلس الأمن

Distr.: General
24 November 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمات التي أجراها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) والمدعي العام للمحكمة (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً إحالة هذه التقييمات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) باتريك **روبنسون**
الرئيس

091208 091208 08-61702 (A)

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٦ من قرار المجلس ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (''المحكمة الدولية'') ''أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة[(١)]''.

أولاً - مقدمة

٢ - من بين المتهمين البالغ عددهم ١٦١ متهماً وجهت إليهم المحكمة الدولية اتهاما رسمياً، ليس هناك سوى خمسة متهمين في المرحلة التمهيدية للمحاكمة في انتظار بدء محاكماتهم. وبإلقاء القبض على متهمين إثنين، هما، زوبليانين وكارادزيتش، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتبق من المتهمين الفارين من العدالة سوى إثنان فقط هما ملاديتش وهادزيتش. وتجرى حالياً محاكمة ما مجموعه ٢٦ متهماً وثمة عشرة آخرين في انتظار الاستئناف. وانتهى النظر في كل القضايا الأخرى. ويقدر حالياً أن كل المحاكمات التي ينتظر أن تبت فيها المحكمة الدولية، باستثناء خمسة منها، ستُنجز بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ويقدر أن تنتهي خلال عام ٢٠١٠ محاكمات المتهمين الأربعة الذين وصلوا مؤخراً، ووفقاً لما ورد في التقارير السابقة، يقدر حالياً أنه، نظراً للتأخير الذي وقع في قضية بيرليتش وآخرين، وهي قضية متعددة المتهمين، قد تستمر هذه المحاكمة أيضاً إلى عام ٢٠١٠. وتُبذل حالياً قصارى

---

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير في ضوء التقارير الثمانية السابقة المقدمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨.

الجهود لإنهاء جميع المحاكمات بأقصى قدر ممكن من السرعة والكفاءة، إلا أنه يبدو حاليا من قبيل التفاؤل المفرط القول بأنه يمكن البت في جميع قضايا الاستئناف خلال عام ٢٠١١، فمن المرجح أن يمتد النظر في عدد صغير منها إلى عام ٢٠١٢. ومن الواضح أن هذا التقدير مرهون أيضاً بعدد من العوامل التي يمكن أن تؤخر إنهاء المحاكمات وقضايا الاستئناف، مثل مرض المتهم وعدم مثول الشهود أمام المحكمة وظروف مماثلة أخرى غير متوقعة.

٣ - وظلت الدوائر الابتدائية الثلاث في المحكمة الدولية تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فاستمعت، خلال فترة من الوقت، إلى ثمان محاكمات في آن واحد، مع عقد جلستين منفصلتين في كل قاعة من قاعات المحكمة الدولية الثلاث من الصباح الباكر إلى المساء. واستغلت المحاكمتان السابعة والثامنة للفترات الزمنية الفاصلة بين المواعيد المقررة للنظر في القضايا الست الأخرى من قبيل فترات الاستراحة الاعتيادية بين اختتام مرافعات هيئة الادعاء وافتتاح مرافعات الدفاع، فضلاً عن عدد من العوامل التي تتسبب في حالات تأخير غير متوقعة، ومن ضمنها العوامل المشار إليها أعلاه. وللتسريع بإجراء المحاكمات، عقدت إحدى الدوائر الابتدائية التي تنظر في قضية مرفوعة ضد عدة متهمين جلسات إضافية أثناء العطلة الصيفية التي تدوم ثلاثة أسابيع لكي تستفيد من توافر قاعات المحكمة الدولية لفترة طويلة خلال ذلك الوقت.

٤ - وتوجد القضايا السبع التالية حالياً في مرحلة المحاكمة: المدعي العام ضد برليتش وستوييتش وبرالياك وبيتكوفيتش وكوريتش وبوسيتش؛ والمدعي العام ضد ميلوتينوفيتش وساينوفيتش وأويدانيتش وبافكوفيتش ولازاريفيتش ولوكيتش؛ والمدعي العام ضد بوبوفيتش وبيارا ونيكوليتش وبوروفيتشانين وميليتيتش وغفيرو وباندوريفيتش؛ والمدعي العام ضد بيريسيتش؛ والمدعي العام ضد شيشيلي؛ والمدعي العام ضد غوتوفينا وتشيرماك وماركاتش؛ والمدعي العام ضد لوكيتش ولوكيتش. وأُجِّلت قضية واحدة هي قضية المدعي العام ضد يوفيتشا ستانييتش وفرانكو سيماتوفيتش، وذلك بسبب الحالة الصحية لأحد المتهمين. وليس من المتوقع حالياً أن تبدأ من جديد قبل السنة الجديدة.

٥ - وتناولت المحكمة أيضاً، عدداً من قضايا انتهاك حرمة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشأ كثير من قضايا انتهاك حرمة المحكمة من قضية هارادياي وآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت دعاوى بانتهاك حرمة المحكمة ضد شهود رفضوا الإدلاء بأقوالهم في قضايا بوشكوسكي وتاركولوفسكي، وبوبوفيتش وآخرين، وشيشيلي.

٦ - وفي أثناء هذه الفترة، نظر قضاة الدوائر الابتدائية، أيضا، في سبع قضايا في المرحلة التمهيدية للمحاكمة، وأصدروا بشأنها ١٠٧ قرارات خطية و ٢٠ قراراً شفوياً تتعلق بأمور

من قبيل شكل لائحة الاتهام، والطعون في اختصاص المحكمة، والكشف عن الأدلة، وتدابير حماية الضحايا والشهود، والإفراج المؤقت عن المتهمين، والوقائع التي قبلت المحكمة عرضها كأدلة، ومقبولية إفادات الشهود.

٧ - وواصلت دائرة الاستئناف أيضاً عملها بأقصى طاقتها الإنتاجية فيما يتصل بدعاوى الاستئناف سواء من المحكمة الدولية أو المحكمة الدولية لرواندا. فأصدرت، منذ التقرير الأخير[٢] ٢١ قرار استئناف عارض وقرار استئناف حكمي إحالة وقرار استئناف حكم في قضية انتهاك حرمة المحكمة وقراراً بإعادة النظر و ١٣ قراراً آخر. وأصدرت، علاوة على ذلك، أحكاماً في أربع قضايا استئناف ليصبح مجموع قضايا الاستئناف التي لم يبت فيها بعد ٧ قضايا لا غير[٣].

٨ - ولا يتجاوز عدد المتهمين الذين ينتظرون بدء محاكمتهم أمام المحكمة الدولية، في الوقت الراهن، خمسة متهمين في أربع قضايا. وتأتي هذه القضايا الجديدة نتيجة لإلقاء القبض مؤخراً على توليمير ودوردفيتش وزوبليانين وكارادزيتش. وأُضيف أحد هؤلاء المتهمين، وهو زوبليانين، إلى قضية ميكو ستانيسيتش. وكان من الممكن محاكمة اثنين منهم، هما توليمير ودوردفيتش، مع المشمولين معهما بلائحة الاتهام لو ألقي القبض عليهما من قبل. غير أنه، نظراً لتأخر إلقاء القبض عليهما، سيتعين الآن محاكمة كل واحد منهما على حدة. وسيتعين أيضاً محاكمة كارادزيتش على حدة. ولكن لو أُلقي القبض الآن على الهارب ملاديتش فإن قضيته قد تُضم إلى قضية كارادزيتش. إلا أن من المرجح أن يؤدي أي تأخر إضافي في إلقاء القبض عليه إلى ضرورة إجراء محاكمتين مستقلتين.

٩ - وكما ورد في التقارير الأربعة الأخيرة المقدمة إلى المجلس، لا تزال المحكمة الدولية تبحث عن سبل إضافية لنقل الأشخاص المدانين من وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة إلى دول تضطلع بتنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم. وتم توقيع ترتيبين جديدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع بولندا وألبانيا. وبذلك يصبح عدد الدول التي وقعت اتفاقات إنفاذ ١٧ دولة.

(٢) انظر الضميمتين السادسة والثامنة.

(٣) انظر الضميمة السابعة.

ثانياً- التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

ألف - إجراءات المحاكمة والاستئناف

١٠ - يتبدى التزام المحكمة الدولية بالوفاء باستراتيجية الإنجاز الخاصة بها من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن التدابير الملموسة المتخذة لتعزيز كفاءة سير الإجراءات القانونية. وحدد العديد من هذه التدابير الفريق العامل المعني بتعجيل النظر في قضايا الاستئناف والفريق العامل المعني بتعجيل سير المحاكمات. وبناء على ما أشار به الرئيس بوكار في تقريره الأخير، تم تشكيل كلا الفريقين العاملين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ليس لتأكيد نجاح التدابير المتخذة فحسب، بل أيضاً لدراسة ما إذا كان يمكن إدخال المزيد من التحسينات على كفاءة إجراء المحاكمات وقضايا الاستئناف. وقد قدم الآن كلا الفريقين العاملين تقريريهما، ويجري تنفيذ توصيات جديدة. وأبلغ دليل لأثر هذه التدابير يرد أدناه في موجز القضايا المعروضة على المحكمة. أما المسائل الخارجة عن سيطرة المحكمة الدولية والتي نالت من فعالية سير الإجراءات فيرد بيانها بالتفصيل في القضايا التي أُثيرت فيها هذه المسائل.

١١ - وفي قضية ميلوتينوفيتش وآخرين التي اتهم فيها عدة أشخاص، وُجِّهت للمتهمين الستة خمس تهم تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت على أيدي قوات صربية في ١٥ بلدية في كوسوفو في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. واختتم الادعاء العام مرافعاته في الوقت المحدد، أي ١ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقيدت الدائرة الابتدائية الفترة المسموح فيها بتقديم مرافعة الدفاع وفقا للقاعدة ٧٣ ثالثاً، على نحو ما فعلته في وقت سابق بموجب القاعدة ٧٣ مكرراً بالنسبة لتقديم مرافعة الادعاء. وبدأت مرافعة الدفاع في آب/أغسطس ٢٠٠٧، وعقدت الدائرة الابتدائية جلسات خلال العطلة الصيفية في الفترة من ٦ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وانتهت أطراف القضية من تقديم أدلتها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وبعد ذلك، دعت الدائرة شهودها إلى الإدلاء بأقوالهم. واقتضت الجهود المبذولة للحصول على أقوال أحد هؤلاء الشهود بعض التدخلات بسبب عدم تعاون حكومة صربيا. وعندما أُبلغ مجلس الأمن بحالة عدم التعاون المذكورة، اتخذت صربيا إجراءات لإعلان شاهد الدائرة بأمر الحضور، وقد أدلى بشهادته في نهاية الأمر في ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨. الأمر الذي أدى إلى تأخر المرافعات الختامية في القضية أسبوعين. وعقب المرافعات الختامية، التي انتهت في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أعلنت الدائرة إغلاق باب تقديم الأدلة ورفعت جلساتها لإجراء المداولات بشأن الحكم في القضية. ومن المتوقع أن يصدر الحكم عما قريب.

١٢ - وفي قضية فويسلاف شيشيلي، وجِّهت إلى المتهم أربع عشرة تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها يُزعم أنها ارتُكبت في أراضي كرواتيا وأجزاء واسعة من البوسنة والهرسك وفي فويفودينا (صربيا)، في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد استُمع إلى شاهد الإثبات الأول في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن بين الشهود الـ ١٠٠ الذين حددت هيئة الادعاء مواعيد مثولهم أمام المحكمة، استمعت الدائرة الابتدائية حتى الآن إلى ٥٠ شاهداً. واستخدمت هيئة الادعاء ما يقرب من ٩١ ساعة من ١٢٠ ساعة منحتها إياها الدائرة الابتدائية. وعلى الرغم من أنه كان من المقرر أن يستغرق عرض الأدلة سنة واحدة، فقد وقع عدد من التأخيرات الهامة وغير المتوقعة منذ بدء المحاكمة، من بينها التماسٌ بتنحية أحد القضاة والصعوبات التي واجهتها هيئة الادعاء في إقناع الشهود بالإدلاء بشهاداتهم. وللإسراع بالإجراءات، قررت الدائرة الابتدائية الاستعانة بالأدلة التي قدمها ما لا يقل عن ١٣ شاهدا بموجب القاعدة ٩٢ مكررا ثانياً، على الرغم من إصرار المتهم على رفض هذه العملية واستجواب أي شاهد أدلى بشهادته بموجب القاعدة ٩٢ مكرراً ثانياً. وما تسبب في المزيد من التأخير تقديم طلب لفرض محام وطلبات سرية أخرى أدت إلى تأجيل نظر الدعوى لأكثر من شهر واحد. وتم أيضاً الاستماع لدعوى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة ذات صلة بهذه القضية أقيمت ضد شاهد رفض الاستجابة لأمر بالمثول كشاهد للدائرة. وهناك بالإضافة إلى ذلك طلبات متعددة لم يُبت فيها تتعلق بإصدار أوامر حضور تؤكد هيئة الادعاء أن هناك حاجة إليها بسبب عمليات التخويف المدعى تعرض الشهود لها. كل هذه عوامل أدت إلى تأخر إجراءات المحاكمة.

١٣ - وفي قضية المدعي العام ضد برليتش وآخرين المتهم فيها عدة أشخاص، وُجهت إلى الأشخاص الستة تهمة ارتكاب ٢٦ جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية في نحو ٧٠ موقعا زُعم أن البوسنيين الكروات قد ارتكبوا فيها جرائم ضد البوسنيين المسلمين في البوسنة والهرسك في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى حوالي نيسان/أبريل ١٩٩٤. وبدأت محاكمتهم في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأكملت هيئة الادعاء عرض أدلتها بعد ٢١ شهرا من المحاكمة، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حيث استخدمت ٢٩٧ ساعة من وقت المحكمة من أجل الاستجواب المباشر للشهود وإعادة استجوابهم. واستمعت المحكمة إلى المرافعات الشفوية، عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا، في الفترة ما بين ٢٨ كانون الثاني/ يناير و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وصدر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ قرار يرفض الحكم بالبراءة. وقدمت فرق الدفاع الستة قوائم بأسماء الشهود والأحراز وفقا للقاعدة ٦٥ مكررا ثانيا (زاي) في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وبدأت الجلسة التمهيدية للمحاكمة ومرافقة هيئة الدفاع في ٢١ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، على التوالي. ونظرا لتعقيدات القضية

ولأن كلا من فرق الدفاع التي تمثل كلا من المتهمين الستة سيعرض قضيته، فإنه من المتوقع في هذه المرحلة أن تستمر جلسات الاستماع حتى عام ٢٠١٠، هو ما يمثل على الأرجح، الحد الأدنى من الوقت اللازم للنظر في القضية. وقد تأخرت مرارا مراجعة الدفاع الأولي بسبب عدم حضور الشهود، وفي الآونة الأخيرة بسبب عدم كشف هيئة الدفاع عن كل ما لديها من مواد وفقا للقواعد.

١٤ - وبدأت، في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧، محاكمة غوتوفينا وتشيرماك وماركاتش، المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين أو أعراف الحرب التي يُدعى أنها ارتكبت في كرواتيا في سنة ١٩٩٥، وقد استمعت المحكمة حتى الآن إلى ما يزيد عن نصف شهود الإثبات البالغ عددهم ١١٢ شاهدا وقدمت هيئة الادعاء أقوال شهود الإثبات التي أدلوا بها شفويا وفقا للقاعدة ٩٢ مكررا ثانيا مما مكنها من أن تتصرف في حدود الساعات التي خصصتها الدائرة الابتدائية لعرض الأدلة. إلا أنه من الآثار الجانبية للتوسع في استخدام الشهود المشار إليهم في القاعدة ٩٢ مكررا ثانيا أن، الوقت اللازم لتقوم فرق الدفاع بإعادة الاستجواب فاق التقديرات. وتتعلق المسألة الإجرائية الرئيسية التي تمس حاليا المحاكمة بطلب هيئة الادعاء بعض الوثائق التي لم تقدمها حكومة كرواتيا. وقد طلبت هيئة الادعاء أن تأمر المحكمة الابتدائية كرواتيا بتقديم هذه الوثائق، ومن المنتظر أن تصدر قرارا في هذا الشأن. وما زال من المقدر أن تستغرق المحاكمة ١٨ شهرا.

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد راسيم ديليتش، بدأت المحاكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ ومن المنتظر أن تستمر لمدة سنة. وقد عقدت المحكمة الابتدائية جلسات محاكمة في١١٤ يوما واستمعت إلى أقوال ٦٤ شاهدا من شهود الإثبات وإلى أقوال ١٣ شاهدا من شهود النفي. وقدمت المرافعات الختامية في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي بعد ١١ شهرا من بدء المحاكمة. وصدر الحكم القضائي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٦ - وبدأت المحاكمة في قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بريشتش في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وقد وجهت إليه ١٣ تهمة تتعلق بجرائم يُدعى أنها ارتكب في سراييفو وزغرب وسريبرينيتسا (ثمان تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وخمس تهم بانتهاك قوانين وأعراف الحرب) ومن المقدر أن تستغرق المحاكمة ٢٤ شهرا. وكما حدث في محاكمة غوتوفينا وآخرين، سوف تتوسع هيئة الادعاء في الاستعانة بالأدلة المشار إليها في القاعدة ٩٢ مكررا ثانيا في المرافعات الرئيسية، لتقليص فترة المحاكمة. إضافة إلى ذلك، قدمت هيئة الادعاء عدة التماسات بموجب المادة ٩٤ فيما يتعلق بقبول النظر قضائيا في عدد من الوقائع موضع المحاكمة اختصارا للمرافعة. وقد ووفق على معظمها كليا أو جزئيا. وكان لخمسة

قرارات اتخذت قبل المحاكمة بشأن قبول النظر قضائيا في عدد من الوقائع موضع المحاكمة أثرها في انتفاء الحاجة إلى مثول العديد من الشهود شخصيا للإدلاء بأقوالهم في مواقع الجرائم في سراييفو وسريبرينيتسا وزغرب. وإجمالا، اختصرت الدائرة الابتدائية العدد الذي اقترحته هيئة الادعاء لساعات المحاكمة من أجل عرض المرافعات الرئيسية بنسبة ٦٠ في المائة من ٩٠٧ ساعات عندما أحيلت القضية إلى الدائرة الابتدائية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى ٣٥٥ ساعة وقت أن بدأت المحاكمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٧ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشتش وفرانكو سيماتوفيتش، وجهت إلى المتهمين أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهمة بالتورط في جرائم حرب. وقد تأخر كثيرا بدء هذه المحاكمة والسير في إجراءاتها بسبب الحالة الصحية البدنية والعقلية للمتهم يوفيكا ستانيشتش. وصدر في، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، قرار يؤكد لياقة المتهم ستانيشتش للمحاكمة. ونص القرار، أيضا، على تقليص فترة الجلسات مراعاة لظروف المتهم الصحية. وكان من المعتزم أصلا أن تبدأ المحاكمة في آذار/مارس، وتأخرت من مطلع آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وعقدت، في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨، جلسات استماع لاستجواب الخبراء الطبيين ولسماع الآراء بشأن إدارة المحاكمة في المستقبل، و صدر قرار بشأن المسار المقبل للإجراءات، وأنشئت بمقتضاه وصلة تداول عن طريق الفيديو مع وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة لكي يستخدمها المتهم المذكور. وفي ٢٨ نيسان/أبريل عقدت الجلسة التمهيدية وبدأت المحاكمة. بسماع المرافعات الاستهلالية في غياب المتهم. و لم يستخدم المتهم و صلة التداول عن طريق الفيديو. وجرى الاستماع إلى شاهد واحد في غياب المتهم قبل تأجيل الإجراءات مرة أخرى بسبب مرض المتهم ودخوله المستشفى بعد ذلك. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت محكمة الاستئناف قرارا يلغي قرار الدائرة الابتدائية المتعلق بإنشاء وصلة تداول عن طريق الفيديو وأيدت طلب هيئة الدفاع تأجيل إجراءات المحاكمة لفترة ثلاثة أشهر على الأقل. وطلبت أيضا إلى المحكمة الابتدائية إعادة تقييم الحالة الصحية للمتهم قبل النظر في موعد بدء المحاكمة من جديد. وفي ٢٦ أيار/مايو، وافقت الدائرة الابتدائية على الإفراج المؤقت عن المتهمين الاثنين للتوجه إلى بلغراد وتنفيذ إجراء معقد جرت بمقتضاه مراقبة حالة المتهم يوفيكا ستانيشتش الصحية، مع إشراك أطبائه المعالجين في بلغراد والخبراء المستقلين الذين عينتهم المحكمة. وقد انقضت الآن فترة تأجيل النظر في التنفيذ البالغ ثلاثة أشهر. والمحكمة بصدد استعراض مختلف التقارير الطبية قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار آخر بالنسبة لمسار هذه الإجراءات مستقبلا.

١٨ - وطوال شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، بحثت الدائرة الابتدائية الثالثة عن قضية أخرى يمكن البدء فيها في غضون فترة قصيرة. وبعد التشاور مع رئيس المحكمة، بصفتي القاضي رئيس

الدائرة الابتدائية، اتخذ قرار ببدء محاكمة ميلان لوكيتش وسريدوى لوكيتش، وهي قضية كُلفت الدائرة بالنظر فيها وباتت شبه جاهزة للمحاكمة. وبدأ النظر في قضيتي لوكيتش ولوكيتش في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ واستُمع إلى شهود قبل تعطيل المحاكم في الفترة الصيفية. وأدلى الادعاء ببيانه الختامي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بعد استدعاء ٤٠ شاهدا. وصدر وفقا للقاعدة ٩٨ مكررا قرار في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر أن تبدأ أول مرافعة لهيئة الدفاع عما قريب.

١٩ - وتتضمن لائحة الاتهام في قضية بولوفيتش وآخرين التي تضم سبعة متهمين، ثمانية تهم، من بينها اتهامات بالضلوع في عملية إبادة جماعية في جرائم ضد الإنسانية يُدّعى أنها ارتكبت في مواقع مختلفة. وكان من المقدر أصلا أن تستمر المحاكمة ٢٩ شهرا، وظلت الدائرة الابتدائية تصدر أوامر عجلت بالإجراءات. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا يقضي باختتام المرافعات الرئيسية للادعاء في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وبدء الاستماع، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى الردود الشفوية وفقا للقاعدة ٩٨ مكررا وعقد الجلسة التمهيدية للمحاكمة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. وابتداء مرافعات هيئة الدفاع في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وانتهت مرافعة هيئة الادعاء في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي الجلسة التمهيدية للمحاكمة، أثارت الدائرة الابتدائية مع فرق الدفاع إمكانية تقليص فترات المرافعات، وجرى بالتالي الاستغناء عن بعض الشهود، في حين جرى اختصار فترات الإدلاء بالشهادة بالنسبة لآخرين بفضل استخدام القاعدة ٩٢ مكررا ثانيا.

٢٠ - وتم إلقاء القبض على ستويان زوبليانين في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وأُحيل في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى مقر المحكمة. وعند مثوله مرة أخرى أمام المحكمة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ دفع بالبراءة من جميع الاتهامات الواردة في لائحة الاتهام.

٢١ - وقبل إلقاء القبض على ستويان زوبليانين، كان قد قطع شوطا كبيرا في الإعداد لمحاكمة ميتشو ستانشيتش، حيث قدمت المرافعات الرئيسية لهيئة الادعاء وهيئة الدفاع في أوائل سنة ٢٠٠٧. و عقب إلقاء القبض على ستويان زوبليانين، اقترحت هيئة الادعاء الجمع بين القضية ضد ميتشو ستانيشيتش وقضية ستويان زوبليانين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وافقت الدائرة على أن يقوم الادعاء بضم القضيتين ووافقت كذلك بشكل جزئي على اقتراح هيئة الادعاء بتعديل لائحة الاتهام. ونتيجة لذلك، أصدر الادعاء في ٢٩ أيلول/سبتمبر لائحة اتهام موحدة ضد المتهمين. ومن المنتظر أن يكون لضم القضيتين أثر على الموعد المتوقع لبدء المحاكمة المشتركة، كما أنه سوف ييسر الاستخدام الرشيد لوقت المحكمة.

٢٢ - وبالتطرق إلى قضية توليمير، نقل زدرافكو توليمير إلى مقر المحكمة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي آب/أغسطس، اختار أن يدافع عن نفسه بنفسه. ومنذ بداية سنة ٢٠٠٨، جرى تعيين مستشارين قانونيين اثنين ومدير قضايا بالإضافة إلى فريق الدفاع عنه. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا بشأن التماساته الأولية. وقد رفض توليمير منذ بداية القضية قبول الوثائق على أساس أنها ليست مكتوبة باللغة الصربية وبالأحرف السيريلية. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، رفضت دائرة الاستئناف الطلب الذي تقدم به المتهم لاستئناف القرار الشفوي الذي أصدره قاضي التحقيق ورفض فيه ما طلبه من تقديم الوثائق باللغة الصربية وبالأحرف السيريلية. وأثناء انعقاد جلسة تحضيرية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ قاضي المرحلة التمهيدية المتهم أن سلوكه يعد في حكم ''عرقلة مجرى العدالة بشدة وإصرار''. وتعطيل سير القضية على وجه السرعة. وحذره بأنه ما لم يكن مستعدا لقبول جميع المواد التي قدمت وستقدم له باللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية سواء بحروف لاتينية أو بحروف سيريلية، ستصدر الدائرة الابتدائية أمرا بتعيين مستشار قانوني. وعقب ذلك، بدأ المتهم يقبل، من خلال مستشاريه القانونيين، جميع الوثائق التي يقدمها له في هذه القضية قلم المحكمة وهيئة الادعاء. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدمت هيئة الادعاء وفقا للقاعدة ٦٥ مكررا ثانيا، قائمة بأسماء الشهود، وملخصات أقوال الشهود وقائمة بالأحراز.

٢٣ - وفي قضية دورديفيتش، مثل المتهم لأول مرة أمام المحكمة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وهذه القضية جاهزة للمحاكمة وتنتظر الإحالة إلى إحدى الدوائر الابتدائية.

٢٤ - وبالإضافة إلى القضايا المبينة في الفقرات أعلاه، استمعت الدوائر الإبتدائية أيضا إلى عدد من قضايا انتهاك حرمة المحكمة. وتقترب قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد دراغان يوكيتش من نهايتها. وقد بدأت إجراءات دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد يوكيتش عقب رفضه المثول للشهادة في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين. وقررت الدائرة الابتدائية المقاضاة في هذه المسألة ذاتها، وأصدرت أمرا بدلا من لائحة اتهام بانتهاك حرمة المحكمة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وحتى تاريخه، عقدت الدائرة الابتدائية جلستي استماع، حصل فيهما يوكيتش على أدلة من اثنين من الشهود وقدم العديد من الأحراز. وتنظر الدائرة الابتدائية الأولى في الوقت الحالي أيضا في خمس قضايا تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة في مراحل مختلفة من التحقيقات التي تجرى قبل إعلان لائحة الاتهام أو الإجراءات التي تسبق المحاكمة عقب إعلان لائحة الاتهام، ونجمت ثلاث من هذه القضايا عن قضية هارادياي وآخرين. وقد أجريت بالفعل محاكمتان في اثنين من دعاوى انتهاك حرمة المحكمة الثلاث المتعلقة بقضية هارادياي وآخرون. وقد جرت إحدى المحاكمتين، وهي المتعلقة

بقضية المدعي العام ضد باتون هاكسيو (IT-04-84-R77.5) في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أدين هاكسيو بتهمة انتهاك حرمة المحكمة وحكم عليه بغرامة قدرها ٠٠٠ ٧ يورو. وجرت المحاكمة الأخرى، وهي قضية المدعي العام ضد آستريت هاراكييجا وبابروش مورينا (IT-04-84-R77.4)، في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يصدر الحكم فيها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. أما قضية انتهاك حرمة المحكمة الثالثة المتصلة بقضية هارادينياي وآخرين، وهي قضية المدعي العام ضد شفكت كباشي، فهي قيد النظر ريثما يتم القبض عليه ونقله إلى لاهاي. وأخيرا، فقد رفعت أيضا دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد ليوبيشا بيتكوفيتش، واكتملت إجراءات الدعوى، لعدم الامتثال لأمر من المحكمة في قضية شيشيلي.

٢٥ - وفيما يتعلق بدائرة الاستئناف، صدرت ثلاثة أحكام بالاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير في قضايا أوريتش (٣ تموز/يوليه)، وستروغار (١٧ تموز/يوليه) ومارتيتش (٨ تشرين الأول/أكتوبر)، بالإضافة إلى حكم واحد بانتهاك حرمة المحكمة (هاكسيو، ٤ أيلول/سبتمبر) وقرار واحد بإعادة النظر (بلاغويفيتش، ١٥ تموز/يوليه). وهناك حاليا قيد النظر أمام دائرة الاستئناف ستة طلبات استئناف وطلب واحد باعادة النظر. ومن المتوقع صدور قرار بشأن طلب إعادة النظر في قضية ناليتيليتش قبل العطلة القضائية. ومن بين الاستئنافات الستة قيد النظر، عُقدت بالفعل جلسات استماع في قضية كرايشنيك، حيث عقدت جلسات استماع عادية في ٢١ آب/أغسطس، وجلسات إضافية لسماع الشهود في ٣ و ٥ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، حضرها رادوفان كاراديتش بصفة شاهد. علاوة على ذلك، فمن المتوقع حاليا أن تعقد جلسات الاستماع في قضية مركشيتش وآخرين في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومن المحتمل الاستماع لقضية هارادينياي وآخرون في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، كما يُتوقع النظر في قضية د. ميلوسيفيتش بعد ذلك بقليل. وما زال موجز كل من قضيتي بوشكوسكي وتارشولوفسكي وديليتش. قيد الإعداد وسيتأخر موجز القضية الأولى قليلا حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بناء على طلب تقدم به المستأنف إثر تعيين كبير محاميي الاستئناف الجديد. وعلاوة على ذلك، قدمت التماسات لإدراج أدلة إضافية في استئنافي كلٍ من كرايشنيك ومركشيتش وآخرين عملا بالقاعدة ١١٥، مما أدى إلى بعض التأخيرات ويمكن أن ينجم عنه مزيد من التأخير رهنا بما إذا كانت ستتم الموافقة على الالتماسات أم لا.

٢٦ - ومن التطورات الأخرى التي قد تؤثر على استراتيجية الإنجاز هو القبض على الهارب رادوفان كاراديتش في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبعد نقل المتهم إلى المحكمة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ، أجري له استجواب تمهيدي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وخضع لاستجواب آخر

من هذا القبيل في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. والقضية الآن في مرحلة ما قبل المحاكمة. وقد أصر المتهم، حتى الآن، على أن يتولى الدفاع عن نفسه.

٢٧ - وفي أول تقرير عن استراتيجية الإنجاز قُدِّم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٤، تم إبلاغ مجلس الأمن بأن ما مجموعه ثمانية متهمين يحاكمون في ست قضايا، وأنه خلال السنوات التسع التي انقضت منذ إنشاء المحكمة الدولية، تناولت المحكمة ٣٨ دعوى قضائية تشمل ٥٩ متهما[٤] تم الفصل فيها أو تنظر في الدوائر الابتدائية. وقد كان هناك ما مجموعه ٣٣ متهما ينتظرون المحاكمة في ١٧ قضية[٥]، وتم الفصل في ٢٠ دعوى استئناف تضم ٢٨ متهما[٦]، وظل ٢٠ متهما هاربا طليقي السراح. واليوم، أي بعد مرور أربع سنوات فقط، هناك خمسة متهمين فقط في مرحلة ما قبل المحاكمة[٧]، وتجري في الوقت الحالي محاكمة ٢٦ متهما[٨]، وانتهت محاكمة ٦٧ متهما، وتم الفصل في ٣٤ دعوى استئناف تضم ٥٤ متهما. ولم يتبق سوى المتهمين اللذين ما زال من المتعين القبض عليهما وتقديمهما إلى العدالة، ويتوقف القبض عليهما على تعاون المجتمع الدولي[٩]. وتفوق الإنجازات التي حققتها المحكمة الدولية بكثير إنجازات أي محكمة دولية أو أي محكمة مختلطة أخرى وتُظهر التزام المحكمة الدولية بالإسراع في إنجاز مهمتها.

باء - القضاة المخصّصون

٢٨ - لا يزال القضاة المخصّصون يسهمون إسهاما متميّزا في تعجيل عمل المحكمة الدولية. ويعمل بالمحكمة الدولية حاليا ما مجموعه أربعة عشر قاضيا مخصصا، وأود التعبير عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن لإصدار القرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨) في شباط/فبراير ٢٠٠٨، الذي أذن بتعيين عدد من القضاة المخصصين الإضافيين لا يزيد عن الأربعة. وعند صدور الحكم القضائي في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين، الأمر الذي من المتوقع أن يحدث في مطلع العام المقبل، سيصبح عدد القضاة المخصصين أحد عشر قاضيا، أي أقل من العدد المسموح به بموجب النظام الأساسي للمحكمة الدولية بواحد. وجميع القضاة المخصصين منخرطون تماما

(٤) S/2004/420، الفقرة ٢.

(٥) S/2004/420، المرفق ٣.

(٦) S/2004/420، المرفق ٤.

(٧) انظر الضميمة الرابعة.

(٨) انظر الضميمة الثانية.

(٩) انظر الضميمة الثالثة.

في عمل المحكمة الدولية. ومن بين هؤلاء القضاة الأربعة عشر، قاض واحد يعمل كقاض مخصص بشكل كامل في قضيتين.

٢٩ - أمّا القضاة المخصصون الذين لم يكلّفوا بمحاكمة إضافية فهم منشغلون كليا في إعداد قضايا جديدة للمحاكمة. ويتبيّن بناء على ذلك أن القضاة المخصصين الأربعة عشر كانوا على استعداد لتحمّل عبء عمل مضن من أجل كفالة إنجاز ولاية المحكمة الدولية بسرعة وضمان استمرار الدعم المقدّم من المجلس والدول الأعضاء.

جيم - الاحتفاظ بالقضاة والموظفين

٣٠ - يقترب موعد انتهاء ولاية المحكمة الدولية وما زالت المحكمة تنظر في اعتماد تدابير لضمان استبقاء أكثر موظفيها تأهيلا وتمضي في هذا السبيل، حيث أنهم بدأوا يتركون العمل بها بأعداد متزايدة سعيا وراء الوظائف الأضمن لدى المحاكم والمؤسسات الدولية الأخرى. وكما ذكر سابقا، فإن رحيل الموظفين ذوي الخبرة يعوق قدرة المحكمة الدولية على إنجاز الولاية التي عهِد بها إليها مجلس الأمن على وجه السرعة. وقد ثبت أن الحوافز المعمول بها حاليا، لاستبقاء الموظفين، غير كافية. لذا، يعد حصول المحكمة على دعم مجلس الأمن والدول الأعضاء في وضع حوافز إضافية أمرا بالغ الأهمية.

٣١ - تواصل المحكمة الدولية أيضا السعي إلى إيجاد حل إيجابي للمسألة المعلقة منذ فترة طويلة، وهي مسألة حقّ القضاة القانوني في الحصول على معاش تقاعدي يتساوى تماما مع المعاش الذي يتقاضاه قضاة محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من أن الدراسة التي أجراها خبير استشاري مستقل بتكليف من الأمين العام أوصت بحصول القضاة على معاشات تقاعدية متكافئة، إلا أن هذه المسألة ظلت من دون حل. ولا يسع المحكمة الدولية إلا أن تؤكد مرة أخرى على أن إيجاد حل لهذه المسألة هو أمر أساسي للاحتفاظ بقضاتها ذوي الكفاءات والخبرة العالية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان إنجازها لولاياتها في الوقت المحدد.

دال - إحالة القضايا التي تشمل متهمين ذوي رتب متوسطة ودنيا إلى السلطات القضائية الوطنية المختصّة

٣٢ - لقد كان لإحالة القضايا أثر كبير على الحجم الإجمالي لعبء العمل الواقع على المحكمة الدولية. وقد أحيل عشرة من المتهمين إلى قسم جرائم الحرب التابع لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وأحيل اثنان من المتهمين إلى السلطات الكرواتية ، وأحيل متهم واحد إلى

صربيا وذلك لمحاكمتهم أمام المحاكم المحلية بهذه البلدان[١٠]. ومع ذلك، فإن جميع القضايا المدرجة حاليا على قائمة الدعاوى المعروضة على المحكمة ليست من القضايا التي تشمل متهمين ذوي رتب دنيا أو متوسطة على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ و ١٥٣٤، ونتيجة لذلك، لا يمكن النظر في إحالة أي من القضايا المتبقية لدى المحكمة إلى المحاكم المحلية.

٣٣ - ويواصل مكتب المدعي العام، من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد المحاكمات المحالة إلى المنطقة. وبمقتضى القاعدة ١١ مكررا فإن لمكتب المدّعي العام سلطة مطالبة مجلس الإحالة بإلغاء أمر الإحالة الصادر منه لقضية من القضايا متى ما رأى أنه لا يجري تناول تلك القضية في إطار الالتزام التام بالقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير أصول المحاكمات. وقد فرغ قسم جرائم الحرب التابع لمحكمة الدولة بالبوسنة والهرسك من اثنتين من القضايا المحالة من المحكمة الدولية، وهناك محاكمة في مرحلة الاستئناف، وثلاث محاكمات جارية. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، وصلت الدعوى المرفوعة على ستانكوفيتش، أول المتهمّين المحالين، إلى نهايتها حيث حكمت عليه هيئة الاستئناف بمحكمة البوسنة والهرسك بالسجن لمدة ٢٠ عاما. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، هرب ستانكوفيتش من السجن وهو الآن طليق. ولا يزال القلق البالغ يساور المحكمة الدولية إزاء عدم إحراز السلطات المعنية أي تقدّم نحو القبض على ستانكوفيتش ومقاضاة من زُعم تورطهم في مساعدته على الهرب. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اختُتمت محاكمة يانكوفيتش حيث وجدته المحكمة مذنبا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٤ عاما. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أيدت هيئة الاستئناف بمحكمة البوسنة والهرسك حكم فريق الدائرة الابتدائية. وصدر الحكم الابتدائي في قضية راشيفيتش وتودوفيتش في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بإدانة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ومعاقبة الأول بالسجن لمدة ٨,٥ سنوات والثاني لمدة ١٢,٥ سنة. ولم يبت بعد في دعوى الاستئناف في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، أصدرت محكمة البوسنة والهرسك حكما ابتدائيا ضد ميياكيتش وغروبان ، وكنيزيفيتش،حيث حكمت على المتهمين بالسجن لمدد ٢١ سنة ، و ١١ سنة، و ٣١ سنة على التوالي، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقد بدأت المحاكمة في قضية تربيتش في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أمام محكمة البوسنة والهرسك وهي مستمرة حتى الآن. واختتمت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ المحاكمة المتعلقة بالقضية الوحيدة التي أحالتها المحكمة الدولية إلى كرواتيا، وهي قضية أديمي ونوراك، حيث برأت محكمة مقاطعة زغرب

(١٠) انظر الضميمة الخامسة.

أديمي من جميع التهم وحكمت على نوراك بالسجن ٧ سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب. ولم يبت بعد في دعوى استئناف هذا الحكم. وفي قضية كوفاسيفيتش، وهي القضية الوحيدة المحالة إلى صربيا، خلصت محكمة بلغراد المحلية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أن حالة المتّهم العقلية لا تسمح مؤقتا بمقاضاته جنائيا. والمحكمة الدولية مطمئنة إلى أن هذه الدعاوى القضائية تدار في إطار الامتثال التام للمعايير الدولية المتعلّقة بأصول المحاكمات حسبما أُقرّ به في تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى.

هاء – التوعية وبناء القدرات

٣٤ – تواصل المحكمة الدولية الاضطلاع بمجموعة واسعة من أنشطة التوعية بهدف تقريب أعمالها إلى طوائف يوغوسلافيا السابقة. وتركّز جهود برنامج المحكمة للتوعية وجهود المكاتب الأخرى على عدة مجالات رئيسية تشمل تسهيل تغطية وسائل الإعلام المحلية للمحاكمات، وقيام موظفيها الموجودين على عين المكان بتوعية الطوائف مباشرة على عين المكان، وجهودا لبناء قدرات المؤسسات الوطنية القضائية المتعاملة مع جرائم الحرب.

٣٥ – ولا تزال وسائط الإعلام في المنطقة تتلقى مساعدة حاسمة في تأمين الوصول إلى المحاكمات من خلال موقع المحكمة على شبكة الإنترنت والاتصال المباشر بمكاتب الاتصال والإعلام في لاهاي والمنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت تلك الجهود دورا حاسما في زيادة تغطية وسائط الإعلام لمشاهد اعتقال المتهمين البارزين ومحاكمتهم، وساعدت المحكمة الدولية على الوصول إلى قطاعات من الجمهور في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وفي شهر أيلول/سبتمبر الذي كان فيه نشاط المحكمة على أشده، سجّل موقعها أكثر من عشرة ملايين زيارة لصفحتها. ولا يزال بث وقائع المحاكمات عبر الانترنت يجذب قطاعات كبيرة من الجمهور.

٣٦ – ويواصل موظفو التوعية الموجودون في الميدان في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا المشاركة في مجموعة متنوعة من المناسبات العامة، حيث إنهم يخاطبون مباشرة أشد الطوائف تضررا، والمشتغلين بالقانون والمسؤولين الحكوميين، وقادة المجتمع المدني. وكثيرا ما يتصدى موظفو برنامج التوعية في يوغوسلافيا السابقة لما ينسج حول المحكمة الدولية وإجراءاتها من أفكار مغلوطة وتصورات خاطئة، ويشركون الجمهور على أساس منتظم، حيث إنهم يأخذون الكلمة في المناسبات العامة ويتحدثون إلى وسائط الإعلام المحلية، ويلقون محاضرات ويقدمون عروضا وينشرون وثائق ومواد إعلامية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،

استهل موظفو التوعية في صربيا برنامجا لمناقشات عامة ومقابلات في وسائط الإعلام يظهرون فيها إلى جانب المسؤولين في الحكومة الصربية.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المكاتب الإقليمية للتوعية هي المراكز الرئيسية لتنسيق جهود المحكمة الدولية لبناء القدرات في المنطقة. وبالتعاون مع وكالات ومنظمات خارجية، نشطت مكاتبنا في تزويد عدة برامج تدريبية بدعم شمل القيام بزيارات إلى المحكمة وتنظيم حلقات دراسية ميدانية. وفي حين أن العديد من هذه الأنشطة موجهة إلى المحامين، فإن نقل الخبرة يمكن أن يفيد أيضا غيرهم من المهنيين المعنيين بدعاوى جرائم الحرب. فقد قام على سبيل المثال، موظفو المحكمة الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتدريب حراس أمن محكمة بلغراد المحلية وموظفي تقديم الدعم إلى الشهود.

٣٨ - وتواصل المحكمة الدولية تعزيز القدرات القيادية وحشد الدعم في مجال سيادة القانون في أوساط قطاعات الجمهور من الشباب في يوغوسلافيا السابقة من خلال برامج تعليمية وأنشطة تبادل ينظمها برنامج التوعية. وهناك مبادرة رائدة اتخذت في هذا الصدد تتمثل في برنامج تدريب داخلي وضع بالاشتراك مع منظمة من منظمات المجتمع المدني في صربيا. وقد بدأت الدفعة الثانية من الطلاب الصربيين الذين وقع عليهم الاختيار وموّلوا من خلال هذا المشروع في تلقي التدريب الداخلي في المحكمة الدولية. وسيلتحقون بعد ذلك مباشرة بدورات للتدريب الداخلي في المؤسسات القضائية الوطنية وفي منظمات غير حكومية، مما يعود بالفائدة على الهياكل المحلية التي لا يمكن بدونها إحلال سلام دائم وبسط سيادة القانون في المنطقة.

واو - تعاون الدول مع المحكمة الدولية

٣٩ - يسرني أن ألاحظ الدعم الواضح الذي أبداه المجتمع الدولي بمناسبة اعتقال ونقل اثنين من الهاربين المتبقين البارزين هما: كاراديتش وزوبليانين. ويحدوني الأمل في أن يلي هذا قريبا اعتقال ونقل الهاربين المتبقين الآخرين ملاديتش وهادجيك. ومثلما أوضح الرؤساء السابقون في مناسبات كثيرة، فإنه يجب ألاّ تغلق المحكمة الدولية أبوابها إلى أن يتم القبض على هذين الهاربين ومحاكمتهما. وإني أطلب مرة أخرى من جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة الدولية بما يحقق امتثالها التام لهذا التعاون الذي تعهدت به في الالتزام الذي قطعته على نفسها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، وأحث مجلس الأمن على أن يوضح أن محاكمة المجتمع الدولي لهؤلاء الهاربين لا تتوقف على التواريخ المقترحة في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية.

ثالثا – إرث المحكمة الدولية وآليات معالجة المسائل المتبقية

٤٠ – لا تزال المحكمة الدولية، حسب ما أبلغ عنه الرؤساء السابقون، تركِّز اهتمامها منذ قرابة ثلاث سنوات على المسألة الهامة المتعلقة باستنباط الآليات التي سيتم الإبقاء عليها لمعالجة المسائل المتبقية بعد الانتهاء من القضايا المدرجة في جدول أعمالها. وفي أعقاب التقرير النهائي الذي قدمته المحكمة الدولية إلى مكتب الشؤون القانونية بالاشتراك مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اجتمع ممثلون من المحكمة عدة مرات مع أعضاء مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالمحكمتين المخصصتين، وقدموا توضيحات إضافية هامة بشأن بعض المسائل التي أثيرت في تقرير أيلول/سبتمبر. وتعضيداً لفهمهم للمسائل المتعددة والمعقّدة المرتبطة بإنشاء آلية لمعالجة المسائل المتبقية، بادر الرئيس بوكار أيضا بدعوة أعضاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن إلى زيارة المحكمة الدولية في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد أتاحت هذه الزيارة للمحكمة فرصة فريدة لعرض أعمالها وإنجازاتها على أعضاء الفريق العامل ليستقوا مباشرة من قضاتها وكبار موظفيها آرائهم بشأن طبيعة آلية معالجة المسائل المتبقية ومهامها في المستقبل. وكانت هذه الزيارة مفيدة للغاية لأنها وفّرت لأعضاء الفريق العامل فرصة فريدة للاطلاع عن كثب على العمل اليومي للمحكمة الدولية وما تنطوي عليه الدعاوى الجنائية الدولية المعقدة من تحديات قانونية وإجرائية ولوجستية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تلقينا، أيضا، التقرير النهائي للجنة الاستشارية للمحفوظات التي أنشئت بالاشتراك بين قلم المحكمة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويتناول التقرير عددا من القضايا الرئيسية مثل موقع سجلات المحكمة الدولية وسبل إطلاع الجمهور عليها، وأمن السجلات، والحفاظ عليها، وتم إطلاع الفريق العامل على هذا التقرير بحيث يتسنى له بعد الاستنارة تفهُّم المسائل المتعلقة بأرشيف المحكمة.

٤١ – وبصرف النظر عن المسائل المؤسسية والقانونية الناشئة عن استنباط آلية لمعالجة المسائل المتبقية، أصبحت المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بإرث عمل المحكمة الدولية الذي ستتركه للمحاكم الدولية والمحاكم المحلية ودعاة التصدي للإفلات من العقاب من المسائل التي تتصدر أولوياتنا. ومع اقتراب المحكمة تدريجيا من الانتهاء من عملها، كثفنا جهودنا في هذا الصدد، وشرعنا في عدد من المشاريع الطموحة التي تسعى إلى إتاحة سجل شامل ودقيق لاجتهاداتنا الفقهية وأساليبنا وممارساتنا. وعلى نحو ما ورد في التقارير السابقة، أعددنا تجميعا بأفضل ممارساتنا يجري الآن وضع اللمسات الأخيرة عليه، وسيتولى إصداره قريبا ونشره معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية الذي أقام معنا شراكة لإنجاز هذا العمل. وهناك مشروع آخر نتلقى عليه مساعدة من منظمة الأمن والتعاون، سيقدم تقييما لأنشطة التوعية وبرامج التدريب الجارية في بلدان يوغوسلافيا السابقة من أجل تحديد

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وستستخدم النتائج لتصميم برنامج لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لتلبية احتياجات نظم العدالة المحلية المعنية بالتعامل مع قضايا جرائم الحرب. وقد انتهت مرحلتا المشروع المتعلقتان بالتصميم والاستشارة بعقد اجتماع للخبراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واستهل في أثنائهما المشاركون مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خلال تبادل الخبرات ذات الصلة. وتشمل الخطوات المقبلة إجراء مقابلات ميدانية مع الوكالات الدولية التي تقوم بأنشطة مماثلة، والمعاهد الأكاديمية الرائدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والسلطات المحلية في المنطقة، وسيتوج ذلك بتقرير نهائي من المتوقع أن يصدر في منتصف عام ٢٠٠٩.

رابعا – خاتمة

٤٢ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة الدولية جهودها لبلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز وبذلت قصارى جهودها لزيادة تبسيط إجراءاتها في امتثال تام لمعايير هذه العملية. وتعزى التأخيرات المتوقعة في مواعيد الإنجاز في معظمها إلى تأخر القبض على الهاربين الذين كان يفترض أن تنتهي محاكمتهم خلال عام ٢٠١٠، مما لا يرجح معه الانتهاء من نظر محكمة الاستئناف في قضاياهم قبل نهاية عام ٢٠١١. ولا يسعني في هذا الصدد إلاّ أن أشدد على أهمية العمل على القبض فوراً على الهاربين المتبقين للحد بأقصى قدر ممكن من أي تأخيرات أخرى في مواعيد الإنجاز حيث إنه، بدون اعتقالهما، لا يمكن للمحكمة الدولية أن تنجز أعمالها على نحو كامل. وفي حين لا يزال قضاة المحكمة الدولية وموظفوها ملتزمين تماما بتحسين سرعة سير إجراءات المحكمة الدولية من خلال تحديد تدابير جديدة وتنفيذها، فإنه لا بد لي من أن أكرر لمجلس الأمن أن مثل هذا الالتزام يجب أن يقابله تأييد المجلس للتدابير الرامية إلى استبقاء معظم قضاة المحكمة الدولية وموظفيها المؤهلين. وهكذا، فإني أحث مجلس الأمن على أن يكفل الاحترام الكامل لشروط خدمة قضاة المحكمة الدولية واعتماد المخططات الكفيلة باستبقائهم ليمكن للمحكمة الاحتفاظ بموظفيها الأساسيين. وينبغي أيضا أن أؤكد مرة أخرى أن المؤسسات القضائية المحلية في يوغوسلافيا السابقة هي شريكة أساسية في إقامة مجتمع سلمي يقوم على سيادة القانون، وأنه يجب مواصلة تزويد هذا المجتمع بالمساعدة والدعم بما يكفل دوام إرث المحكمة الدولية لأمد طويل واستمرار عملها.

٤٣ – وستبقى المحكمة الدولية حاضرة في الذاكرة بوصفها أول وأنجح مؤسسة جنائية دولية أنشئت حتى الآن، أدانت ١٦١ شخصا وأتمت الإجراءات المتعلقة بـ ١١٦ شخصا من هؤلاء الأشخاص. ولضمان دوام الإنجازات التي تحققت، أناشد مجلس الأمن الإبقاء على الدعم الحيوي المقدم للمحكمة الدولية لضمان الاعتقال الفوري للهاربين الأخيرين المتبقيين ليتسنى الانتهاء بسرعة من النظر في قضيتهما المتبقيتين وتقديم المساعدة إلى المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة لتمكينها من مواصلة العمل الذي بدأته المحكمة الدولية ومجلس الأمن.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

مقدمة

١ - هذا هو التقرير العاشر المقدم من المدعي العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢ - وخلال الأشهر الستة الماضية، واصل مكتب المدعي العام إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. فقد اعتُقل ستويان زوبليانين ورادوفان كاراديتش في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي، وهما الآن في لاهاي في انتظار محاكمتهما. وما يزال اثنان فقط من المتهمين مطلقي السراح، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ومن الأهمية بمكان القبض على هؤلاء الهاربين ومحاكمتهما في المحكمة الدولية في أقرب وقت ممكن.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر مكتب المدعي العام في التركيز على أربع أولويات هي: '١' استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف؛ و '٢' تأمين التعاون الدولي لتقديم الأدلة واعتقال الفارين من العدالة؛ و '٣' إحالة القضايا وملفات التحقيق إلى السلطات الوطنية، وتقديم المساعدة من أجل الانتقال مجددا إلى القضاء المحلي؛ و '٤' إدارة الموارد بحيث يتسنى الاستعداد لتقليص حجم مكتب المدعي العام بصفة نهائية بينما تُستكمل المحاكمات وإجراءات الاستئناف.

استكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف

٤ - ما زال مكتب المدعي العام ملتزما بشدة باستراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة وقد أُحرز مزيد من التقدم في تنفيذها منذ تقديم التقرير الأخير إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥ - والجرائم التي تستحق المحاكمة في هذا المحفل الدولي هي بحكم التعريف جرائم واسعة ومتشعبة. وينطوي معظمها على هجمات شُنت على نطاق واسع على السكان المدنيين وراح ضحيتها الآلاف من الأبرياء. وتضم كل قضية من القضايا المعروضة الآن على المحكمة

شخصيات بارزة في النزاع الذي دارت رحاه في يوغوسلافيا السابقة. وحذفت القضايا التي تشمل متهمين ذوي رتب أدنى أو متوسطة من جدول الدعاوى المعروضة على المحكمة، وأحيل بعضها إلى دول يوغوسلافيا السابقة للبت فيه. ويشمل عدد من القضايا الراهنة (''المحاكمات المتعددة القيادات'') محاكمة ستة أو أكثر من رموز القيادة السياسيين أو العسكريين. ولذلك فإن تقديم الأدلة لإثبات تهم بجسامة التهم الواردة في لوائح اتهام المحكمة يعد مهمةً ضخمة في كل قضية ولا يزال يشكل تحديا كبيرا.

المحاكمات

٦ - استمرت مواجهة هذا التحدي خلال الأشهر الستة الماضية، ونتيجة لذلك أُحرز بعض التقدم في معالجة مدة المحاكمات وفي المضي قدما في إطار برنامج المحاكمات الذي وضعته المحكمة. وعموما، اتخذت هيئة الادعاء مزيدا من الخطوات لتقليص مدة المحاكمات. وفي معظم القضايا، تم تضييق نطاق السلوك الإجرامي الذي وُجهت التهمة بسببه. والتمس المدعون العامون، حيثما تسنى، موافقة الدفاع على الوقائع التي ليست محل خلاف، تجنبا للحاجة إلى تقديم أدلة على هذه النقاط. وطُلب إلى الدوائر الابتدائية الإحاطة قضائيا بوقائع جرى البت فيها أو أدلة وثائقية مستمدة من إجراءات أخرى، وذلك مرة أخرى من أجل تقليص الحاجة إلى استدعاء الشهود. واستعان أيضا ممثلو هيئة الادعاء بشكل كبير بأحكام قواعد المحكمة التي تسمح بتقديم أدلة مكتوبة بدلا من الشهادة الشفوية، تجنبا للاضطرار إلى استقدام العديد من الشهود إلى لاهاي، وتخفيض مدة الشهادة التي يدلي بها مباشرة كثير من الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أحكام في قضيتي بوشكوسكي وتارتشولوفسكي وديليتش في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على التوالي. وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ مكتب المدعي العام يباشر الدعوى ضد ٢٦ شخصا في سبع محاكمات، وهم: ميلوتينوفيتش وآخرون (في انتظار صدور الحكم)، وبوبوفيتش وآخرون، وبرليتش وآخرون، وغوتوفينا وآخرون، وشيشيلي، وبيريسيتش، ولوكيتش ولوكيتش. وبدأت المحاكمة في قضية أخرى، هي قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، ولكنها تأجلت الآن إلى حين إجراء تقييم لصحة المتهم الأول. ويوجد خمسة متهمين في الوقت الحاضر في انتظار المحاكمة وهم: ستويان زوبليانين وميكو ستانيتش، وفلاستيمير جورجيفيتش وزدرافكو توليمير ورادوفان كارادیتش. وما يزال اثنان فقط من المتهمين مطلقي السراح، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

٨ - واستمعت المحكمة إلى المرافعات الختامية في قضية ديليتش في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وصدر الحكم فيها في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بعد ١١٥ يوما من المحاكمة. وكان راسيم ديليتش أعلى ضابط في جيش البوسنة والهرسك تتم محاكمته أمام المحكمة الدولية. وبإدانته بموجب المادة ٧ (٣) من النظام الأساسي دُحضت الحجة القائلة بأن المقاتلين الأجانب الذين جاءوا إلى البوسنة والهرسك من جميع أنحاء العالم لم يكونوا جزءا من الجيش الذي كان هو قائده.

٩ - وكانت القضية المرفوعة ضد ميلوتينوفيتش وآخرين أولى المحاكمات الثلاث المتعددة القيادات التي اكتمل تقديم الأدلة فيها. وتتناول هذه القضية الجرائم الواسعة النطاق والخطيرة التي ارتكبت ضد ألبان كوسوفو في إقليم كوسوفو عام ١٩٩٩. ومن بين المتهمين الستة أفراد رفيعو المستوى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والجيش اليوغوسلافي والشرطة. وهم ميلان ميلوتينوفيتش، الرئيس السابق لصربيا وعضو المجلس الأعلى للدفاع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ونيكولا شاينوفيتش، النائب السابق لرئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكانت هيئة الادعاء قد أنهت مرافعتها في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، بعد ١٢٧ يوما من تقديم الأدلة. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى المرافعات النهائية للأطراف المعنية في الفترة من ١٩ حتى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ومن المتوقع الآن أن تصدر الدائرة الابتدائية حكمها في أوائل عام ٢٠٠٩. ويعد الانتهاء من هذه المحاكمة معلماً من معالم المحكمة ومبرراً لمبدأ ضم القضايا باعتباره إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة. وقد استغرقت الإجراءات ٢٨٥ يوما من أيام المحاكمة استخدمت فيها ١ ٠٨٧ ساعة من وقت المحكمة، كانت نسبة ٣٦ في المائة من ذلك الوقت لهيئة الادعاء، وهو ما ساهم في الاستخدام الفعال للأدلة الخطية بدلا من الشهادة الشفوية.

١٠ - ومن المتوقع أن تكون قضية بوبوفيتش وآخرين ثاني محاكمة متعددة القيادات تكتمل إجراءاتها. وكانت هذه القضية قد بدأت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفيها كان المتهمون السبعة جميعهم من كبار ضباط جيش صرب البوسنة وكبار موظفي وزارة الداخلية. وتتعلق التهم الموجهة إليهم بقتل أكثر من ٠٠٠ ٧ رجل وفتى من سريبرينيتسا وتهجير كل السكان المسلمين من سريبرينيتسا وجيبا في عام ١٩٩٥. وانتهت مرافعة هيئة الادعاء في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وقد دخلت القضية الآن مرحلة الدفاع. ولم يبق سوى الاستماع إلى مرافعات الدفاع عن المتهمين الثلاثة ويقدر حاليا أن الاستماع إلى الأدلة سينتهي في وقت مبكر من عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تشكل الأدلة المتعلقة بسريبرينيتسا، والتي قُدمت أيضا في قضايا أخرى، إحدى الركائز الأساسية في قضية كاراديتش.

١١ - وفي المحاكمة الثالثة المتعددة القيادات، وهي قضية برليتش وآخرين، مُنحت لهيئة الادعاء في البداية ٢٩٣ ساعة لتقديم أدلتها. وبدأت مرافعة هيئة الادعاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ واختتمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومن ثم ظلت المحاكمة في مرحلة الدفاع لأكثر من ستة أشهر بينما تسير إجراءاتها ببطء. وتتعلق هذه القضية بجرائم ارتكبت في مناطق من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك كانت قد طولب بضمها للطائفة الكرواتية في هرسك بوسنة وجمهورية هرسك - بوسنا الكراوتية في وقت لاحق. ومن بين المتهمين الستة يادرانكو بْرليتش، الرئيس السابق للطائفة الكرواتية في هرسك بوسنة، وأعضاء كبار من مجلس الدفاع الكرواتي وسلوبودان براليك، أحد كبار ضباط الجيش الكرواتي السابق والمساعد السابق لوزير الدفاع وكبير ممثلي وزارة الدفاع الكرواتية لدى حكومة هرسك بوسنة/مجلس الدفاع الكرواتي وقواتهما المسلحة. وبدأت مرافعة الدفاع عن المتهم الأول في أيار/مايو ٢٠٠٨ ومن المقرر أن تنتهي في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وستستمر بعد ذلك قضايا كل من المتهمين الخمسة الآخرين. وعلى أساس أن المحكمة تنعقد أربعة أيام في الأسبوع، فإنه يقدر حاليا أن تنتهي القضية في منتصف عام ٢٠١٠. ويجري رصد دقيق لكيفية تخصيص وقت المحكمة وإنفاقه. وهذه محاكمة معقدة، سمتها الخاصة النسبة المئوية التي تخصص من وقت المحكمة للمسائل الإجرائية والإدارية بدلا من شهادة الشهود. والوقت الذي خصصته المحكمة للمسائل الإجرائية والإدارية مرتفعة نسبيا حيث تبلغ ٢٠ في المائة.

١٢ - وبدأت قضية غوتوفينا وآخرين في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ ومن المقرر الآن أن تنتهي مرافعة هيئة الادعاء في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتشمل هذه القضية الشهيرة متهمين كرواتيين من مستوى رفيع. وتتعلق التهم الموجهة إليهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال 'عملية العاصفة'، وهي عملية عسكرية شنتها كرواتيا خلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. والمتهمون هم أنتي غوتوفينا، وهو عميد في الجيش الكرواتي، وإيفان تشيرماك، القائد السابق لحامية كْنين، وملادن ماركاتش، القائد السابق للشرطة الخاصة التابعة لوزارة الداخلية الكرواتية ومساعد وزير الداخلية. وقد بدأت الإجراءات بموجب المادة ٥٤ مكررا المتعلقة بالوثائق التي يطلبها مكتب المدعي العام أمام الدائرة الابتدائية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٣ - وبدأت القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيليْ، رئيس الحزب الراديكالي الصربي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وبحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سيُختتم ١١٠ أيام من جلسات المحكمة. وبهذا يصل العدد في المتوسط إلى ما يزيد قليلا عن تسعة أيام من المحاكمة التي تجرى في الشهر. ومُنحت لهيئة الادعاء ١٢٠ ساعة لتقدم مرافعتها الرئيسية، وحتى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كانت هيئة الادعاء قد استخدمت نسبة

٧٧ في المائة من مجموع الوقت المخصص لها. ووفقا لأرقام رسمية يحتفظ بها قلم المحكمة، تطلبت المحاكمة حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ما مقداره ٣١٠ ساعات من مجموع وقت المحكمة، بينما استخدمت هيئة الادعاء ما يقرب من ١١٠,٥ ساعة (٣٥,٦ في المائة من المجموع)؛ والمتهمون ٩٨ ساعة (٣١,٦ في المائة من المجموع)؛ والدائرة الابتدائية ١٠١,٥ ساعة (٣٢,٧ في المائة من المجموع). وتبذل هيئة الادعاء قصارى الجهود لتقديم مرافعتها في أسرع وقت ممكن. غير أن المشاكل المتصلة بتخويف الشهود وكون المتهم يمثِّل نفسه لا تزال تؤثر على سير مجريات المحاكمة. ولا يزال التماسٌ تقدمت به هيئة الادعاء لتعيين محامي دفاع المتهم بحجة عرقلة المتهم سير الإجراءات ومضايقته الشهود قيد النظر أمام الدائرة الابتدائية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١٤ - وبدأت محاكمة ميلان لوكيتش وسيردوي لوكيتش في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان ميلان لوكيتش زعيم مجموعة قوات صربية بوسنية شبه عسكرية محلية في جنوب شرق البوسنة والهرسك تعاونت مع الوحدات المحلية لجهاز الشرطة والجيش لاضطهاد السكان المسلمين المحليين. وكان سريدوي لوكيتش، شريكه في التهمة، ضابطا في الشرطة وعضوا في المجموعة شبه العسكرية. ووجهت لكليهما تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القيام بأعمال اضطهاد بدوافع سياسية، أو عرقية، أو دينية وعمليات قتل وأعمال لاإنسانية، وأعمال إبادة واغتيالات ومعاملة قاسية. ورغم أن المدعي العام كان قد طلب في البداية في عام ٢٠٠٧ إحالة هذه القضية إلى محاكم المنطقة بموجب المادة ١١ مكررا، قضت دائرة الاستئناف بأن تنظر فيها المحكمة باعتبار أن ميلان لوكيتش ربما كان أهم زعيم شبه عسكري تحاكمه المحكمة آنذاك. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قلص الادعاء بنسبة الثلث من حجم الأسانيد المدفوع بها. وأنفق الادعاء في عرضها وقتا أقل مما كان مقدرا، وانتهى من عرضها في ١١تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. والواقع أن استعانة الادعاء ببيانات خطية لعرض الأدلة المأخوذة عن الشهود عجل كثيرا بسير إجراءات القضية. ومما قلص أيضا من الفترة التي استغرقها عرض تلك الأسانيد، طلب الادعاء أن تأخذ المحكمة علما بما تم البت فيه من وقائع وأدلة وثائقية مستمدة من دعاوى أخرى. وقد أفسح التحليل الشامل والدقيق الذي أجرته الدائرة بشأن هذا الطلب المجال أمام الادعاء ليخفض من كم الأدلة المطروحة. ونتيجة لهذه التدابير، خفضت الدائرة من مدة انعقاد المحكمة في الأسبوع من خمسة أيام إلى أربعة أيام، للسماح للدفاع باستيعاب كم الأدلة المقدمة ومجاراة سرعة عرضها.

١٥ - وهناك قضية أخرى بدأ النظر فيها منذ أن قدم المدعي العام تقريره الأخير إلى مجلس الأمن في أيار/مايو، وهي القضية المرفوعة ضد مومتشيلو بيريشيتش. الذي كان، بوصفه الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة في جيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أعلى الضباط

رتبة في جيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد نجح الادعاء في التماسه من المحكمة أن تحيط علما بوثائق، وأدلة جرى البت فيها، تتصل بالجرائم التي ارتكبت في سريبرينيتسا وخلال الحملة العسكرية على سراييفو. وهنا أيضا، قدم الادعاء في بيانات خطية معظم أدلته التي استقاها من قاعدة البيانات الجنائية. ونتيجة لذلك، أمكنه أن يخفض بنسبة الثلث عدد الشهود الذين كان يعتزم دعوتهم، وأمكنه أن يخفض بنسبة الثلثين عدد الساعات المخصصة له لعرض أسانيده. ورغم أن المحاكمة لا تزال في مراحلها الأولى، فمن المقدر أن تستغرق فترة عرض الادعاء لأسانيده زهاء سنة، وأن تتواصل في عام ٢٠١٠.

١٦ - وفي القضية المرفوعة ضد يوفيتشا ستانيتش وفرانكو سيماتوفيتش اللذين هما من أعلى أفراد أعضاء جهاز أمن الدولة في بلغراد رتبة في عهد سلوبودان ميلوسيفيتش، لا يزال اعتلال صحة المتهم الأول يؤخر النظر فيها. وعلى بالرغم من الاطمئنان إلى قدرته على المثول أمام المحكمة، وضعت ترتيبات خاصة لمراعاة حالته، وتوقفت المحاكمة في الآونة الأخيرة عندما ادعى أنه لا يستطيع أن يتابع وقائعها من وحدة الاحتجاز عن طريق وصلة الربط بالفيديو. وفي الاستئناف، أرجئت المحاكمة لعدة أشهر. وقد طلب مكتب المدعي العام الآن أن تعيد المحكمة تقييم حالة يوفيتشا ستانيتش الصحية لإعادة بدء المحاكمة. وقد أوضح الادعاء أنه مستعد لاستكشاف ما يمكن اتخاذه من ترتيبات عملية تكفل مواصلة المحاكمة على نحو يراعي حالته الصحية ويحفظ له في الوقت نفسه حقوقه كمتهم.

١٧ - وفي أعقاب اعتقال ستويان زوبليانين، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نجح مكتب المدعي العام في التماسه من المحكمة أن تضم قضيته إلى قضية ميلان ستادنييتش تجنبا لإجراء محاكمتين منفصلتين على التهم الموجهة إليهما، وهي التهم المتصلة بالفظائع التي وقعت في منطقة الحكم الذاتي في كرايينا في البوسنة والهرسك. ولئن كان من المرجح أن يتأخر بدء المحاكمة لإمهال زوبليانين الوقت الكافي لإعداد دفاعه، فإن ضم هذين المتهمين في قضية واحدة سيوفر الكثير من وقت المحكمة.

١٨ - وتتمثل المحاكمات الوحيدة الأخرى التي لم تبدأ بعد في محاكمات يوفيتشا، وتوليمير، وكراديتش. وقد كان فلاستمير يوفيتشا مساعدا لوزير الداخلية في صربيا ورئيسا لجهاز أمن الدولة. وكان أيضا رئيسا لواحد من المتهمين في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين. ومن المتوقع أن تكون هذه القضية المقبلة التي ستعرض على المحكمة.

١٩ - وكان زدرافكو توليمير مساعدا لقائد جهاز الاستخبارات والأمن التابع لهيئة الأركان الرئيسية لجيش جمهورية صربسكا. وقد تم نقله إلى المحكمة بعد فوات الأوان كثيرا بحيث إنه لم يعد يمكن ضم محاكمته إلى محاكمة شركائه في التهمة السابقين الذين شملتهم

قضية بوبوفيتش وآخرون. ولذا، فإن هناك حاليا قضية منفصلة يجري إعدادها للمحاكمة. وبالنظر إلى أن هذه القضية ستكون رابع قضية تتعلق بسريبرينيتسا تعرض على المحكمة، فمن المتوقع أن يتسع المجال لاختصار الإجراءات بشكل كبير بالاستعانة بالأدلة التي سبق عرضها في قضايا أخرى.

٢٠ - وهناك إجراءات تمهيدية يجري إعدادها في القضية المرفوعة ضد رادوفان كاراديتش الذي كان أعلى سلطة مدنية وعسكرية سابقة في جمهورية صربسكا. فقد قدم مكتب المدعي العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ التماسا لتعديل لائحة الاتهام. وفي لائحة الاتهام المعدلة المقترحة، لم يكتف الادعاء بتحديث وتوضيح الادعاءات القانونية والوقائعية المتصلة بالمسؤولية الفردية للمتهمين، وإنما ضيق أيضا نطاق السلوك الإجرامي الذي تم الاستناد إليه في توجيه التهم. وفي حالة قبول هذه التعديلات سيتسنى للادعاء عرض أسانيده على نحو أسرع وأكثر كفاءة الأمر الذي قد يفيد فيه أيضا أن معظم الجرائم المتهم بارتكابها كانت موضوع دعاوى سبق أن بتت فيها المحكمة. ومن المرجح أن يتسع أيضا، المجال في هذه الحالة إلى الحد من عدد الإفادات المدلى بها مباشرة في المحاكمة، ولقيام المحكمة بالأخذ علما بوقائع جرى البت فيها. بيد أن القضية لا تزال الآن في مراحلها الأولى، وإلى حين تسوية عدد من المسائل الهامة، فإنه من السابق للأوان جدا التنبؤ على وجه الدقة بالمدة التي ستستغرقها المحاكمة.

٢١ - وفي حالة ما إذا اعتقل قريبا راتكو ملاديتش الهارب حاليا من العدالة، فإن مكتب المدعي العام يعتزم ضم محاكمته إلى محاكمة رادوفان كراديتش، وإذا ما اعتقل غوران هاديتش، الهارب الآخر المتبقي، فسينظر في قضيته في محاكمة مستقلة حيث إنه لن تكون هناك فرص أخرى لضم قضيته إلى قضايا أخرى.

القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة

٢٢ - في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، قدم مكتب المدعي العام أدلة في قضيتين أجريت بشأنهما محاكمتان قصيرتان وجهت فيهما لثلاثة أفراد تهمة انتهاك حرمة المحكمة. وحوكم في القضية الأولى باتون هاشيو وأسفرت المحاكمة عن إدانة صحفي من كوسوفو لقيامه بنشر معلومات عن شاهد مشمول بالحماية في القضية المرفوعة ضد راموش هاراديناي. وأما القضية الثانية المتصلة هي أيضا بالقضية المرفوعة ضد راموش هاراديناي، فمحكوم فيها أستريت هاراكيبا، وبارروش مورينو. وقد تعلقت هذه المحاكمة التي لم يصدر الحكم فيها بعد، بمحاولة التأثير على شاهد آخر مشمول بالحماية. وبالإضافة إلى ذلك، عرض المدعي العام على الدوائر الابتدائية عددا من الحالات التي تنطوي على انتهاك ظاهر لحرمة المحكمة.

قضايا الاستئناف

٢٣ - تواصل عمل الادعاء المتعلق بقضايا الاستئناف. وأصدرت دائرة الاستئناف حكما في قضايا أوريتش، وستروغار، ومارتيتش. وطلب الادعاء استئناف قضيتين جديدتين هما: قضية بوشكوسكي وتارتشولوفسكي وقضية ديليتش.

٢٤ - ويبذل الادعاء كل ما في وسعه لتجهيز طلبات الاستئناف في مواعيد سابقة للمواعيد النهائية التي تحددها الدائرة لكفالة عقد الجلسات في وقت أبكر. وقد استكمل تجهيز طلبات استئناف قضايا مركشيتش وسليفانكانين، وهارادينياي وآخرين، والدكتور ميلوسيفيتش، وأصبح الادعاء مستعدا للانتقال إلى الخطوة التالية حالما تحدد دائرة الاستئناف موعدا لجلسة استماع. وعرض الادعاء أسانيده النهائية في قضية كرايشنيك وهي الآن في انتظار صدور الحكم من دائرة الاستئناف.

٢٥ - وخلال الأشهر الستة المقبلة، ستظل ممارسة تجهيز طلبات الاستئناف تسير بخطى حثيثة. ففي أوائل عام ٢٠٠٩، يتوقع أن يصدر حكم الدائرة الابتدائية في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين التي هي أول قضية تضم متهمين متعددين. ويتوقع أن يصدر الحكم في قضية لوكيتش ولوكيتش في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ويتوقع الادعاء حدوث زيادة ملحوظة في عبء عمل شعبة الاستئناف في بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، عندما يصدر حكم الدائرة الابتدائية في قضية بوبوفيتش وآخرين، وهي ثاني قضية تضم متهمين متعددين، وفي قضيتين أخريين لقيادات عليا هما قضية غوتوفينا وآخرين، وقضية شيشيليج. وسيتعين على شعبة الاستئناف بعد ذلك أن تجري تقييما متواصلا لأكثر من ٢٠ قضية استئناف. وقد وضع الادعاء خطة للتوظيف ترصد موارد لمجابهة الزيادة المتوقعة في عبء العمل.

التعاون الدولي

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام التماس التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة ودول أخرى، وذلك لأداء ولايته على النحو المطلوب بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة

٢٧ - لا يزال التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة يكتسي أهمية حيوية في عدة مجالات، هي: الوصول إلى المحفوظات، وتقديم الوثائق؛ والوصول إلى الشهود وحمايتهم، والبحث عن الهاربين المتبقيين واعتقالهما ونقلهما، بما في ذلك اتخاذ تدابير ضد من يواصل تقديم الدعم لهما.

٢٨ - ولالتماس تعاون تلك الدول في هذه المجالات، اجتمع المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع السلطات السياسية والقضائية في صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك. ومن أجل تحقيق نتائج في غضون الإطار الزمني للمحاكمات الجارية، فإنه من الأهمية بمكان إجراء حوار مع المسؤولين الأساسيين على مستوى الدول والمستوى العملي على حد سواء وزيادة بلورة الشراكة القائمة مع مكاتب المدعين العامين الوطنية

تعاون صربيا

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت صربيا تقدما كبيرا في تعاونها مع مكتب المدعي العام.

٣٠ - وتحسنت بوجه عام، في الفترة المشمولة بالتقرير، المساعدة المقدمة من صربيا فيما يتعلق بالوصول إلى المحفوظات وتوفير الوثائق. واضطلع المجلس الوطني الصربي للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور رئيسي في تيسير توفير الوثائق. ونتيجة لذلك، قدمت صربيا في الوقت المناسب ردودا على معظم طلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام. وأحرز أيضا شيء من التقدم فيما يتعلق بالوصول إلى محفوظات وكالة أمن الدولة. ويتعاون مكتب المدعي العام في الوقت الحاضر بصورة وثيقة مع السلطات على كفالة الوصول الكامل إلى الوثائق ذات الصلة. ولكن لا يزال من المتعين معالجة عدد محدود من المسائل. فعلى وجه الخصوص، سعى مكتب المدعي العام، على مدى أكثر من عام، إلى الوصول إلى بعض الوثائق العسكرية الهامة لقضيته في محاكمة موم آيلو بيريتش. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أمرت المحكمة صربيا، بموجب المادة ٥٤ مكرراً، بتقديم هذه الوثائق. وبعد إجراءات مطولة، قدمت صربيا ردا اعتبره المدعي العام غير كاف وغير كامل. ويأمل المدعي العام أن تتاح هذه الوثائق عما قريب. وستظل المساعدة التي تقدمها صربيا في توفير الوثائق ومواد المحفوظات فائقة الأهمية خلال المحاكمات المقبلة للقيادات العليا.

٣١ - وعلى الرغم من أن مكتب المدعي العام وقسم سجل الضحايا والشهود، والسلطات المحلية في صربيا يعملون معاً بشأن مسألة التأثير على الشهود، فإن هذه المسألة تظل مصدر انشغال بالغ. ويسلم مكتب المدعي العام بأن السلطات المختصة قد استجابت بصورة ملائمة لطلباته في هذا الصدد. ومع ذلك فقد تعرض الشهود في بعض القضايا للتهديد و لم يتقدموا للشهادة بصورة طوعية. ونظراً إلى خطورة المسائل المتعلقة بسلامة الشهود في صربيا، فإن مكتب المدعي العام سيواصل، بالاشتراك مع قسم سجل الضحايا والشهود، التعاون بشكل أوثق مع السلطات الصربية على حل هذه المسائل. والسلطات مدعوة إلى الإسهام في تهيئة مناخ من شأنه أن يسهل مثول الشهود في المحاكمات الحالية والمقبلة. وتدل الخبرة على أن

قضاة التحقيق في صربيا بمقدورهم القيام بدور فعال في كفالة الإدلاء بالشهادة وضمان مثول الشهود المترددين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

٣٢ - ويظل أهم مجالات التعاون هو إلقاء القبض على الفارين. ويعترف المدعي العام بالإسهام القيِّم الذي يقدمه مجلس الأمن الوطني وفريق العمل المعني بتعقب الفارين. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ألقت سلطات صربيا القبض على ستويان زوبليانين. وجرى نقله إلى لاهاي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أبلغ المدعي العام بالقبض على رادوفان كاراديتش. وجرى نقله إلى لاهاي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتمثل عمليتا إلقاء القبض الأخيرتان حلقتين هامتين في تعاون صربيا مع مكتب المدعي العام. وقد نفذت العمليتان من قبل سلطات صربيا وتحققتا بفضل تحسن فعالية القيادة وزيادة التنسيق بين السلطات السياسية والقضائية وأجهزة الأمن.

٣٣ - ولا يزال المتهمان الفاران، وهما راتكو ميلاديتش وغوردان هادجيتش طليقي السراح وقد كثفت الوكالات المسؤولة عن تعقب الفارين جهودها وتجري في الوقت الحاضر عمليات بحث أكثر نشاطا وأوسع نطاقاً ضد الفارين والشبكات الداعمة لهما. وتحسن التخطيط والتنسيق بين مختلف الجهاز الأمني، وهو أمر كان مستعصيا في الماضي. غير أن عمل السلطات الحالية تعقده ضرورة التغلب على أوجه القصور التي شابت الإدارة السابقة لأجهزة الأمن المدنية، وخاصة عدم قيامها بتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها والتصرف وفقاً لما تمليه.

٣٤ - وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها المدعي العام إلى صربيا في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عرضت السلطات خطط عمليات تستهدف تحديد مكان الفارين وإلقاء القبض عليهما. وإذا ما نُفذت هذه الخطط بصورة ناجحة، وعُززت القدرات التحليلية، وحوفظ على الدعم السياسي الضروري سيتسنى تحقيق نتائج إضافية. ولذا سيواصل مكتب المدعي العام العمل في ارتباط وثيق مع السلطات، على أمل تحقيق نتائج أكثر إيجابية في الشهور المقبلة.

تعاون البوسنة والهرسك

٣٥ - استمرت سلطات البوسنة والهرسك في إتاحة الوصول إلى المحفوظات الحكومية وتوفير الوثائق المطلوبة. وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات الاستجابة بشكل مناسب لطلبات المساعدة، وتيسير مثول الشهود أمام المحكمة.

٣٦ - ويشجع مكتب المدعي العام سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في البوسنة والهرسك على أن تتخذ الخطوات اللازمة ضد الضالعين في مساعدة الفارين على الإفلات من العدالة أو في أنشطة أخرى تعوق تنفيذ المحكمة لولايتها تنفيذاً فعالاً.

٣٧ - ويأمل مكتب المدعي العام ألا تؤثر المصاعب السياسية والهيكلية التي تواجهها البوسنة والهرسك في الوقت الحاضر تأثيرا سلبيا على التعاون الذي يُرجى منها أن توفره.

تعاون كرواتيا

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت الاستجابة في الوقت المناسب لمعظم طلبات المساعدة الموجهة إلى كرواتيا. غير أن مكتب المدعي العام قد طلب من كرواتيا إتاحة الوصول إلى محفوظات حكومية هامة معينة وتقديم وثائق في قضية ''غوتوفينا وآخرين''. وبعد محاولات فاشلة بذلت خلال الشهور الثمانية عشر الماضية للحصول على هذه الوثائق، قامت الدائرة المعنية في المحكمة، بناء على طلب من مكتب المدعي العام، بأمر كرواتيا بأن تقدم تقريرا تفصيليا عن خطوات التحقيق المتخذة لتحديد مكان الوثائق المطلوبة وعن النتائج التي توصلت إليها. واستجابة لأمر دائرة المحكمة، قدمت كرواتيا تقريرا ووثائق مؤيدة، قليل منها ذو أهمية. إذ تظل هناك بعض الوثائق الهامة التي لا يعرف مكانها. ويرى مكتب المدعي العام أن ما أورده التقرير من خطوات التحقيق الإداري التي اتخذت لتحديد مكان هذه الوثائق لا يبعث على الرضا. وتظل المسألة محل نظر المحكمة. ولما كان الادعاء قد أوشك على الانتهاء من مرافعاته، فإن مكتب المدعي العام يحث كرواتيا على اتخاذ كل الخطوات الإضافية اللازمة كي تفي بالتزاماتها بصورة كاملة.

تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٣٩ - استمر مكتب المدعي العام في الاعتماد على الدول والمنظمات الدولية في تقديم الوثائق والمعلومات المطلوبة للمحاكمات ولدعاوى الاستئناف. ومن المهم أن تواصل الدول والمنظمات الدولية التمسك بأن يتم القبض على من تبقى من الفارين.

٤٠ - وكما سبقت الإفادة، صادف مكتب المدعي العام مشاكل جسيمة فيما يتعلق بحماية الشهود. ويعتمد مكتب المدعي العام اعتمادا شديدا على مساعدة المجتمع الدولي في كفالة سلامة الشهود، وتغيير أماكنهم عند الضرورة.

٤١ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير

الحكومية، بما فيها تلك الناشطة في يوغوسلافيا السابقة. وسيظل الدعم الذي تقدمه حاسم الأهمية مع تقدم أعمال المحكمة.

إحالة القضايا ومواد التحقيقات إلى السلطات الوطنية، والانتقال إلى المقاضاة المحلية

٤٢ - لا تزال إحالة ملفات ومواد التحقيق في القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة عنصرا رئيسيا في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. وعلاوة على ذلك، يواصل مكتب المدعي العام دعم المحاكم وأجهزة التحقيق الوطنية عن طريق تيسير الوصول إلى المعلومات والأدلة المتاحة في لاهاي.

القضايا المرفوعة بموجب المادة ١١ مكررا

٤٣ - كما سبقت الإفادة، أحيلت عملا بالمادة ١١ مكررا، ست قضايا إلى البوسنة والهرسك، وقضية واحدة إلى كرواتيا، وأخرى إلى صربيا. وقد استخدمت إجراءات الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا استخداما كاملا في الوقت الحاضر، ولم تعد هناك فيما يبدو قضايا أخرى قابلة للإحالة.

٤٤ - وتتواصل إجراءات المقاضاة أمام المحاكم الوطنية، وقد صدرت أحكام بالإدانة في عدد من القضايا المحالة وجرى توقيع العقوبات فيها. ويواصل مكتب المدعي العام، عند الضرورة، إسداء المساعدة إلى السلطات الوطنية والعمل في ارتباط وثيق معها.

٤٥ - وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالنيابة عن مكتب المدعي العام، رصد إجراءات المحاكمة والاستئناف في القضايا المحالة إلى كرواتيا وإلى البوسنة والهرسك، وتوافي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتب المدعي العام بتقارير منتظمة عن سير الإجراءات في هذه القضايا، وهي تقارير يستند إليها المدعي العام في إعداد تقاريره المرحلية التي يرفعها إلى قضاة المحكمة.

إحالة مواد التحقيق إلى السلطات الوطنية

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام العمل في ارتباط وثيق مع المدعين العامين الحكوميين، الذين أرسلت إليهم مواد التحقيق. كما حافظ مكتب المدعي العام على علاقات عمل إيجابية مع مكاتب المدعين العامين في زغرب وسراييفو والمدعي العام لجرائم الحرب في بلغراد.

٤٧ - وتم تعزيز فريق الانتقال التابع لمكتب المدعي العام، ويواصل هذا الفريق تجميع وإعداد مواد التحقيق من أجل إحالتها إلى دول المنطقة.

٤٨ - وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، كان مكتب المدعي العام قد سلّم، بحلول نهاية الفترة الراهنة المشمولة بالتقرير، مواد تحقيق تتعلق بما مجموعه ١٦ مشتبها فيهم، وتغطي هذه المواد سبع بلديات. ومكتب المدعي العام بصدد الانتهاء من إحالة مواد تحقيق تتعلق بعشرين شخصا إضافيا يشتبه في ارتكابهم لجرائم في سبع قضايا. وينتظر أن تحال جميع المواد إلى البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. وسيواصل مكتب المدعي العام الاضطلاع بأعمال متابعة واسعة النطاق حالما تتاح لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك فرصة استعراض المواد المحالة وتقييمها.

٤٩ - ولم تتم إحالة أي ملفات قضايا جديدة إلى كرواتيا أو صربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٠ - ومن المهم أن يتواصل العمل الانتقالي وإحالة القضايا إذا ما أريد للمحكمة الدولية أن تحقق ولايتها بصورة ناجحة. ولذا يدعم المدعي العام الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى تعزيز الدائرة الخاصة لجرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك. فعدم القيام بذلك يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على المحاكمات الجارية والمقبلة، التي تشمل ملفات القضايا التي أحالتها المحكمة. ومن شأن ذلك أيضا أن يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القضائي الهش في البوسنة والهرسك.

٥١ - وفي إطار عملية إحالة القضايا، سيحيل الادعاء إلى محكمة الدولة في البوسنة والهرسك تهما لم يتم التحقيق فيها أو حذفت من لوائح اتهام المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هذه التهم تظل قائمة وتستحق أن يجري التحقيق فيها لأهميتها في حد ذاتها.

طلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية

٥٢ - رد مكتب المدعي العام على طلبات متعددة للمساعدة مقدمة من السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وبذلك قدم الدعم للتحقيقات الجارية والقضايا المعلقة. ويرتبط بعض هذه القضايا ارتباطا وثيقا بالدعاوى المرفوعة ضد المتهمين الذين يحاكمون أمام المحكمة الدولية. ومنذ تقديم التقرير الأخير، رد مكتب المدعي العام على ما مجموعه ٥٧ طلبا للمساعدة ورَد من سلطات في يوغوسلافيا السابقة تحقق في جرائم الحرب وتحاكم مرتكبيها (٤٦ من البوسنة والهرسك، بما في ذلك عدد من الطلبات الواردة من قسم الدفاع في القضايا الجنائية في محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك، وستة من كرواتيا، وأربعة من صربيا، وطلب واحد من الجبل الأسود).

٥٣ - وتجدر الإشارة إلى زيادة عدد الطلبات الواردة من دول أخرى تحقق في جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ورد مكتب المدعي العام على ستة طلبات للمساعدة وردت من دول أخرى خلال نفس الفترة. وتعلقت تلك الطلبات بتقديم الوثائق وإتاحة إمكانية إدلاء موظفي المحكمة الدولية بأقوالهم في المحاكمات المحلية.

٥٤ - وعالج مكتب المدعي العام أيضا الطلبات الواردة من دول يوغوسلافيا السابقة المتعلقة بتغييرات تدابير الحماية التي أمرت المحكمة بتوفيرها للشهود بموجب المادة ٧٥ (حاء). ومن المتوقع أن يزيد عدد هذه الطلبات في المستقبل.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، مازالت وفود من مكاتب المدعين العامين، من بلدان يوغوسلافيا السابقة في المقام الأول، تزور مكتب المدعي العام لمعالجة طلبات مساعدة معينة وحضور دورات تدريبية شاملة.

جهود بناء القدرات والتعاون الإقليمي فيما بين الدول

٥٦ - يتوقف نجاح الانتقال إلى مرحلة محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي محليا على وجود نظم للعدالة الجنائية لدى الدول لها القدرة على معالجة القضايا التي لا يمكن للمحكمة الدولية أن تنظر فيها. ولذلك، يواصل مكتب المدعي العام، أحيانا بالاقتران مع الدوائر وسجل المحكمة، بناء قدرات نظرائه الوطنيين على معالجة هذه المحاكمات المتخصصة والمتشعبة. وما زال تركيز مكتب المدعي العام منصبا على إقامة شراكة فعالة مع المدعين العامين والمحاكم في المنطقة.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ظل مكتب المدعي العام يستكشف إمكانات التمويل من أجل وضع برنامج يُدمج من خلاله المهنيون الزائرون من يوغوسلافيا السابقة في مكتب المدعي العام في لاهاي لفترة من الزمن. وسيتمكن هؤلاء المهنيون من الاطلاع على الوثائق وستتاح لهم فرصة التشاور بانتظام مع أفرقة المحاكمات. وستكمل هذه الترتيبات البرنامج القائم بالفعل الذي يتيح للمتدربين من المنطقة العمل في مكتب المدعي العام لفترات تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر.

٥٨ - وما زالت الجهود الرامية إلى كفالة تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات بين المكاتب في المنطقة متواصلة. وما فتئ مكتب المدعي العام يدعم هذه الجهود ويشجعها. ومن الضروري زيادة التنسيق بهدف استحداث أدوات وآليات ترمي إلى تفادي توازي الإجراءات. وما زال مكتب المدعي العام ملتزما بقوة بدعم هذه المبادرات على الصعيد الإقليمي.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، يشارك مكتب المدعي العام في اجتماعات الشبكة الأوروبية لجهات التنسيق المعنية بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

٦٠ - وكما ذُكر سابقا، تتمثل عوائق التعاون القضائي فيما بين الدول في الافتقار إلى اتفاقات لتسليم المطلوبين بين دول يوغوسلافيا السابقة والعوائق القانونية التي تمنع نقل إجراءات المحاكمة على جرائم الحرب فيما بين هذه الدول. وسعيا إلى سد ثغرة الإفلات من العقاب الناجمة عن ذلك، ينبغي للسلطات المعنية أن تعالج هذه المسائل على وجه السرعة.

إدارة الموارد

٦١ - يأتي إنجاز المحاكمات والطعون في الوقت المناسب وبكفاءة على رأس أولويات مكتب المدعي العام. وقد تبيَّن لمكتب المدعي العام بعد إلقاء القبض على فوبليانين وكارادیتش مؤخرا أن من الضروري له مواصلة مهامه بكامل طاقته خلال عام ٢٠٠٩. ويمكن بعد ذلك توقع خفض مستويات ملاك الموظفين والبنود غير المتصلة بالوظائف، والإدارة بصدد التخطيط بالفعل لتقليص حجم المكتب في آخر المطاف.

٦٢ - ومع اقتراب إنجاز أعمال المحكمة، ما زال الاحتفاظ بموظفي مكتب المدعي العام ذوي المؤهلات العالية أمرا بالغ الأهمية لإكمال المحاكمات وقضايا الاستئناف بنجاح. فقد شرع الموظفون حاليا في مغادرة المؤسسة لأنهم يدركون أن عليهم الآن البحث عن فرص عمل أطول أجلا. ودافع من يقومون بذلك هو أن مستوى استراتيجية الإنجاز سيزيد لا محالة. وربما يؤثر ضياع المعرفة المؤسسية المتخصصة وصعوبة تعيين الموظفين ذوي الخبرة لإنجاز المحاكمات المتبقية على قدرة المدعي العام على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بإنجاز أعمال المحكمة. وتزيد صعوبة تعيين موظفين بدلاء، بسبب قلة الوقت المتاح لهم لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة. ولذلك، يقوم المدعي العام، بالتعاون مع الرئيس وأمين السجل، بدعم المبادرات الرامية إلى إيجاد سبل للاحتفاظ بالموظفين المؤهلين حتى إنجاز ولاية المحكمة.

٦٣ - وبالتشاور بشكل وثيق مع الرئيس وأمين السجل، ما زال المدعي العام يشارك في المناقشة المتعلقة بإنشاء آلية دولية متبقية والمكان المقبل لمحفوظات المحكمة. وما زالت المشاورات مستمرة من مجلس الأمن في هذا الصدد.

خاتمة

٦٤ - واصل مكتب المدعي العام، خلال الأشهر الستة الماضية، التركيز على إنجاز ولايته. وأُحرز تقدم كبير في المحاكمات: بالمضي قدما في القضايا ذات المتهمين المتعددين؛ وبتضييق نطاق الدعاوى؛ وبعرض الأدلة على نحو أكثر كفاءة. وتحسن تعاون الدول، لكن ما زال

هناك عدد من المسائل التي لم يبت فيها، ولا سيما فيما يتصل بتقديم الوثائق والقبض على الفارِّين. وما زالت هذه العوامل الخارجية تؤثر تأثيرا كبيرا على المواعيد التي ستكون المحكمة قادرة بحلولها على إنجاز برنامجها للمحاكمات وقضايا الاستئناف.

٦٥ - ويشهد المكتب زيادة متواصلة في التفاعل مع المدعين العامين الوطنين في يوغوسلافيا السابقة، وفي الجهود الرامية إلى نقل المعارف والمساعدة في بناء قدرات المحاكم الوطنية.

٦٦ - ورغم أن الالتزام الرئيسي للمدعي العام يتمثل في الحفاظ على نوعية مرافعات الادعاء أمام المحكمة وتقدمها، فإن مكتب المدعي العام يدير موارده على نحو يفضي في آخر المطاف إلى تقليص عدد موظفيه وإنشاء آلية دولية تعنى بما تبقى من مسائل.

٦٧ - ويعتمد المدعي العام، في كل هذه المساعي، على استمرار الدعم من المجتمع الدولي ولا سيما من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويأمل في الإبقاء على ذلك الدعم.

الضميمة الأولى

١ - الأشخاص المدانون أو المبرؤون بعد محاكمات جرت في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (١)

القضية	الاسم	اللقب السابق	المثول الأولي	الحكم
١ -	راسيم ديليتش	رئيس هيئة أركان جيش البوسنة والهرسك	٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ حكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات
٢ -	ليوبي بوشكوسكي	وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ حُكم ببراءته
	يوهان تارتشولوفسكي	موظف أمن رئاسي	٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة

٢ - الأشخاص الذين أقروا بالذنب في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (صفر)

القضية	الاسم	اللقب السابق	المثول الأولي	الحكم

لم تصدر إقرارات بالذنب

٣ - الأشخاص الذين أُدينوا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (١)

القضية	الاسم	المثول الأولي	الحكم
١ -	باتون هاشيو	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨	حكم عليه بدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٧ يورو في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧

الضميمة الثانية

١ - المحاكمات الجارية في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (٢٦ متهما - ٧ قضايا)

القضية	الاسم	اللقب السابق	المثول الأولي	تعليقات
١ -	يادرانكو برليتش	رئيس ''جمهورية الهرسك - بوسنة الكرواتية''	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	''جمهورية الهرسك - بوسنة الكرواتية'' بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
	برونو ستوييتش	رئيس إدارة الدفاع، ''جمهورية الهرسك - بوسنة الكرواتية''		
	سلوبودان براليك	مساعد رئيس إدارة الدفاع، ''جمهورية الهرسك - بوسنة الكرواتية''		
	ميليفوي بيتكوفيتش	قائد، مجلس الدفاع الكرواتي		
	فالينتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
	بيريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
٢ -	دراغوليوب أويدانيتش	رئيس أركان، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	''كوسوفو'' بدأت المحاكمة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ - قدمت المرافعات الختامية في ٢٧ آب/أغسطس وتجري حاليا صياغة الحكم.
	نيكولا شاينوفيتش	نائب رئيس الوزراء، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٣ أيار/مايو ٢٠٠٢	
	ميلان ميلوتينوفيتش	رئيس جمهورية صربيا	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	
	قلادمير لازاريفيتش	قائد، فرقة بريشتينا، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كوسوفو	٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥	
	سريتين لوكيتش	رئيس أركان، وزارة الداخلية الصربية، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كوسوفو	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	نيبويشا باڤكوڤيتش	عميد، قائد الجيش الثالث للقوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كوسوفو	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
٣ -	ليوبيشا بيارا	عقيد، رئيس جهاز الأمن، جيش صرب البوسنة	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	''سريبرينيتشا'' بدأت المحاكمة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦
	دراغو نيكوليتش	رئيس جهاز الأمن، فرقة درينا، جيش صرب البوسنة	٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	ليوبومير بوروڤتشانين	نائب قائد، لواء الشرطة الخاصة التابع لوزارة الداخلية، جمهورية صربسكا	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	

القضية	الاسم	اللقب السابق	المثول الأولي	تعليقات
	ڤيويادين بوبوڤيتش	مقدم، مساعد قائد، فرقة درينا، جيش صرب البوسنة	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ڤينكو باندوريڤيتش	قائد، لواء زڤورنيك، جيش صرب البوسنة	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	ميلان غڤيرو	قائد مساعد، جيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	راديڤوي ميليتيتش	رئيس العمليات، نائب رئيس الأركان، جيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
٤ -	ڤويسلاڤ شيشيل	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
٥ -	أنتي غوتوفينا	قائدة منطقة سبليت العسكرية، الجيش الكرواتي	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨
	إيڤان تشرماك	مساعد وزير الدفاع، قائد الشرطة العسكرية، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
	ملادين ماركاتش	قائد الشرطة الخاصة، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
٦ -	مومتشيلو بيريشيتش	رئيس الأركان العامة، القوات المسلحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	
٧ -	سريدوي لوكيتش	عضو الوحدة الصربية شبه العسكرية، البوسنة والهرسك	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
	ميلان لوكيتش		٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦	

الضميمة الثالثة

١ - الأشخاص الذين وصلوا إلى المحكمة في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (٢)

الاسم	اللقب السابق	مكان الجريمة	تاريخ الوصول	المثول الأولي
١ - رادوفان كارادزيتش	رئيس جمهورية صربسكا	البوسنة والهرسك	٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨
٢ - ستويان زووبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي لخدمات الأمن الخاضع لإدارة الصرب	كراينا، كرواتيا	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
مجموع من وصولوا إلى المحكمة: ٢				

٢ - باقي الهاربين في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (٢)

القضية	الاسم	اللقب السابق	مكان الجريمة	تاريخ قرار الاتهام
١ -	راتكو ملاديتش	قائد، هيئة الأركان الرئيسية، جيش صرب البوسنة	البوسنة والهرسك	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢ -	غوران هازيتش	رئيس، ''مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسرميوم الغربية المتمتعة بالحكم الذاتي''	كرواتيا	٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤
مجموع من تبقى من المشمولين بقرارات اتهام: ٢				

الضميمة الرابعة

١ - المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (٥ متهمين، ٤ قضايا)

القضية	الاسم	اللقب السابق	المثول الأولي
١ -	زدرافكو توليمير	قائد مساعد لجهاز الاستخبارات والأمن لجيش صرب البوسنة	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
٢ -	فلاستيمير جورجيفيتش	مساعد وزير في وزارة الداخلية الصربية، رئيس إدارة الأمن العام في وزارة الداخلية	١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧
٣ -	ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥
	ستويان زوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي لخدمات الأمن الخاضع لإدارة الصرب	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
٤ -	رادوفان كارادزيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨

الضميمة الخامسة

١ - المتهمون الذين ينتظرون استئناف محاكماتهم: (متهمان، قضية واحدة)

القضية	الاسم	اللقب السابق	المثول الأولي
١ -	فرانكو سيماتوڤيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، جهاز أمن الدولة (DB)، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
	يوڤيتسا ستانيشيتش	رئيس جهاز أمن الدولة (DB)، جمهورية صربيا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

بدأت المحاكمة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إلا أن الإجراءات توقفت عملا بقرار دائرة الاستئناف المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.

ورقة عمل

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ – السيناريو ٣